التوفير الخاص ، الآخذ في الارتفاع » (٢٣) · انما ،لا يعتبر هذا كافيا ، خاصة ، اذا اخذنا في الاعتبار ، ان وضع الاستثمارات هو في انخفاض منذ حرب ١٩٧٣ · «فزيادة الانتاج القومي تتعلق بالاستثمار الصافي ، الذي انخفضت نسبته [كما اشرنا سابقا] من ٨٪ ، في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ، حتى ٣٪ في سنة ١٩٧٧ ··· ومن اجل تجديد النمو الاقتصادي ، يجب زيادة الاستثمار في الفروع الاقتصادية بنحو ٥٠٪، وخلال ذلك مضاعفة الاستثمارات في المشاريع الصناعية · [وينبغي ان يتم] ذلك ، ليس بواسطة مخصصات مالية فقط (ميزانيات ، عائدات الاسهم ، قروض ، وما شابه) ، وانما بواسطة موارد حقيقية ··· عنطريق زيادة التوفير [مثلا] » (٢٤) ·

الا ان التطلع الاكبر في السياسة الاقتصادية الجديدة يبقى موجها نحو جذب الاستثمارات من الخارج ، وبمبالغ طائلة بالعملة الصعبة · وهذا الهدف لم يتحقق حتى الآن على الاقل ، بعد مضي سنة على بدء تطبيق السياسة الجديدة ، رغم الاشاعات التي تطلقها اوساط وزارة المالية ، من ان هناك مجموعة من الاثرياء اليهود في اميركا ، تستعد لاستثمار « ملايين كثيرة من الدولارات » في مشاريع متنوعة في اسرائيل (٢٥) · الا ان شيئا من هذا القبيل لم يحدث ، وبالمستوى الذي يتطلع اليه اصحاب السياسة الجديدة ·

ويلاحظ ان هناك عاملين يؤثران على جذب الاستثمارات الى اسرائيل ، أولهما الوضع السياسي ، وما يحدثه من ضغوط عربية على المستثمرين ، او خوفهم من ردود فعل عربية · « وقد توصل المسؤولون في اسرائيل الى نتيجة مفادها ان لا فائدة من الركض وراء مشاريع ضخمة ، او شركات كبيرة ، عالمية الانتشار ، حيث لها مصلحة مباشرة ، او غير مباشرة ، في كسب تأييد العرب · وانما يجب على اسرائيل ان تركز في البحث على مستثمرين ، اصحاب مشاريع وسط ، او صغيرة · (ومشروع صغير ، او وسط ، في المانيا او هولندا ، يمكن ان يكون مشروعا كبيرا جدا بمقاييس السوق المشتركة) · ان اصحاب مشروع كهذا لا يخشون كثيرا المقاطعة العربية ، وانما يتطلعون الى الاستثمار من الناحية الربحية فقط · كذلك فانهم غير ملزمين بنشر موازنات مفصلة لمشاريعهم ، تبرز كل استثمار · وفي المجتمع الاوروبي آلاف كثيرة من مشاريع كهذه ، والمشكلة هي في كيفية ايجاد تلك التي يتوفر فيها المقياسان التاليان : اولا ان يكون لديها اهتمام بالاستثمار فيالخارج ، وخارج اوروبا واميركا الآمنتين · ثانيا ، ان يكون الاستثمار سواء في اقامة مشروع جديد او توسيع مشروع قائم ، للمساهمة في تقدم المصادرات الاسرائيلية ، وفي دخول المنتوجات الاسرائيلية الى السوق المشتركة والولايات المتحدة » (٢٦) ·

أما العامل الثاني الذي يؤثر على جذب الاستثمارات الى اسرائيل فهو الوضع الاقتصادي · فالتضخم المالي السريع ، وعدم ثبوت الاسعار والاجور ، يردع الكثير من المستثمرين ، رغم التسهيلات المالية والادارية التي يحظون بها ، وفق السياسة الجديدة · وتنوي السلطات الاسرائيلية ادخال تعديلات جديدة على قانون الاستثمارات المالية ، بهدف حل الجانب الاقتصادي للقضية · وفي هذا الصدد ، اعلن الوزير ارليخ ان « الاداة الاساسية لتشجيع الاستثمارات سيكون قانون تشجيع الاستثمارات الجديد ، وهدفه تشجيع الاستثمار في المشاريع المعدة للتصدير ، وتلك التي تحل منتوجاتها مكان الواردات ، من خلال منح مناطق الاعمار مكان الافضلية ··· [كذلك] يهدف القانون الى تبسيط الاجراءات من اجل تشجيع الاستثمارات ··· وتشكل مواد القانون تتمة